التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية:

نعيمة قنزار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

–جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

ملخص

تطرق هذا البحث إلى ظاهرة التهجير ألقسري التي تعرض لها الجزائريون بعد ثورة 1871 التي قادها المقراني والشيخ الحداد ،هذه الثورة التي كانت نتائجها وخيمة على الأفراد و العائلات الجزائرية التي جردت من كل ممتلكاتها وأراضيها من اجل إسكان الأعداد الهائلة من المعمرين الاروبيين الوافدين إلى الجزائر،إضافة إلى الاجتثاث الذي تعرض له هؤلاء المهجرون إلى كاليد ونيا الجديدة بإبعادهم عن أهلهم ووطنهم وأصولهم.

هذا الاجتثاث ظهرت نتائجه أكثر على الأجيال المنحدرة عن هؤلاء المنفيين،والذين بدؤوا بالابتعاد عن ثقافة أبائهم وأجدادهم جيلا بعد جيل ،ومنه أصبح الخطر يتهدد مصير الهوية الجزائرية لتلك الأقلية المنسية في أقصى المحيط الهادي.

Le résumé :

Cette recherche présente le phénomène de déportation appliqué par les autorités coloniales françaises après l'insurrection de 1871 mené par ELMOKRANI et ELHEDDAD en Algérie. Comme elle présente les causes et les résultats de cette décision sur les individus déportés et sur leurs familles et après sur leurs descendants qui vont perdre avec le temps les rapports avec leurs origines et leurs cultures chose qui touche en profondeur leurs identités.

مقدمة

النفي والتهجير القسري ظاهرة قديمة ارتبطت دائما وأبدا بالقوة والتسلط والقهر، كان ومازال الهدف منها إخضاع الآخر وطمس هويته، والتهجير القسري الذي سببه الاستعمار كان الأقوى والأشد عبر التاريخ، حيث عاش العالم صورا لا تحصى من الاستعمار، ومنها ذلك الذي عرفته الجزائر بدءا من سنة 1830 على يد السلطة الفرنسية، حيث اعتمد الجيش الفرنسي منذ البداية إستراتيجية الحرب الشاملة والإبادة والدمار في تعامله مع الشعب الجزائري، من أجل تمكين قادة العسكريين والمستوطنين من السيطرة على الأراضي، وسلكوا من أجل ذلك كل سبل القهر والإبعاد والتهجير والتقتيل والنهب وهدم المؤسسات التعليمية والاقتصادية والمساجد والأضرحة، إضافة إلى السجن وضروب التعذيب.

ومشروع استيطان الجزائر استدعى تهجير الجزائريين من أراضيهم، وخاصة على طول ال 200 كلم الساحلية وعلى عمق 100 إلى 150 كلم إلى الداخل وذلك لتوطين الفرنسيين من جهة، ومنح الأراضي للشركات الأوربية المستثمرة في الجزائر، أما التهجير القسري إلى خارج الوطن فقد كان مصاحبا أكثر للمقاومات الشعبية، الشيء الذي حدث مع قائد أول مقاومة شعبية في الجزائر وهو الأمير عبد القادر، الذي تم ترحيله مع عائلته إلى فرنسا سنة 1847، ووضع تحت الإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات، ثم نفي بصفة نهائية إلى دمشق بسوريا، هذه الحادثة كان لها الأثر الكبير على مسار المقاومة الشعبية في الجزائر، والتي ازداد التهابها وتوسعها، وخاصة بين سنوات 1870-1871 و1872، حيث انتشرت مقاومة أولاد سيدي الشيخ على الحدود الجزائرية المغربية في 1870، وفي نفس السنة انتشرت حركة ابن خدومة التي انطلقت في زمورة بالقرب من غليزان ووصل امتدادها حتى منطقة جرجرة وسور الغزلان[1].

إضافة إلى حركة الصبايحية، وهم الجزائريون المجندون من طرف الجيش الفرنسي للمشاركة معه في الحروب الأروبية، حيث قام هؤلاء (الصبايحية) إلى جانب بن ناصر بن شهرة وعائلة بن رزقي على رأسهم القبلوني بن الطاهر والشيخ علي ميزوني بداية من جانفي 1870 بحركات نشيطة ومتعددة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر[2]، دون أن ننسى ثورة أولاد خليفة بالشرق الجزائري، ولكن ثورة 1871 التي قادها المقراني والشيخ الحداد كانت السبب في أكبر حملة تهجير إلى خارج الجزائر (كاليدونيا الجديدة وغويانا وكالفي في جزيرة كورسيكة الايطالية) ابتدءا من سنة 1872 كرد فعل على إحدى أكبر المقاومات الشعبية في الجزائر، والتي شملت مناطق متعددة منها برج بوعريريج، مجانة، صدوق، العلمة، الأخضرية، ذراع الميزان، سور الغزلان، وامتدت من 16 مارس 1871 إلى 20 جانفي 1872، خاض فيها الثوار ثلاثمائة وأربعين معركة كبيرة ضد القوات الفرنسية، لكن نتائجها كانت وخيمة على الأفراد؛ الذين صودرت كل أملاكهم، وفرضت عليهم ضريبة الحرب، وحكم بالإعدام على البعض منهم، وبالنفي خارج الوطن على البعض الآخر باتجاه كاليدونيا الجديدة أو غويانا أو كالفي.

إن التهجير الذي تعرض له ثوار مقاومة 1871 أو ما قبلها، وحتى ما جاء بعدها إلى ثورة الأوراس، رافقه الكثير من التعتيم وغياب الدراسات. فالمصادر التاريخية التي أشارت إلى الموضوع نادرة وتعلقت خاصة بالكتابات التي تناولت منفيي بلدية باريس، أو بعض المراسلات الرسمية.

أما في الجزائر فان تلك الظروف اللا إنسانية التي عاشها هؤلاء المنفيون من بداية محاكمتهم في الجزائر، إلى ترحيلهم في ظروف مزرية، ثم تواجدهم في السجون العقابية مع الأعمال الشاقة والتعذيب فخيم عليها الصمت ولا نجدها أبدا في الخطاب التاريخي الوطني، بل هي راسخة فقط في الإرث الثقافي الوطني أي في ذاكرة الأشخاص الذين يحفظون إلى يومنا الآثار الحية لتلك الرحلات بدون رجعة، و هو الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل:

-من هؤلاء المهجرون من الجزائر في اتجاه كاليد ونيا؟وما هي أسباب تهجيرهم؟.

-ما هي الأوضاع التي عاشها هؤلاء المنفيون في أرض المنفى؟.

-ما هي حقيقة المخطط الفرنسي في الجزائر؟.

-تهجير الجزائريين وخاصة المالكين للأرض يعكس حقيقة الوجود الاستعماري في الجزائر، والذي كان من أجل الأرض وخيراتها، أما المخطط الفرنسي فيرمي إلى تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على شخصية الفرد الجزائري.

ويعتبر هؤلاء المنفيون مجموعة هامة من الجزائريين الذين تعرضوا للإبعاد على مراحل من الجزائر، منذ منتصف القرن التاسع عشر (ق19) باتجاه أقصى شرق المحيط الهادي على بعد اثنين وعشرين ألف كيلومتر، وتواصل هذا النفي إلى زمن ثورة الأوراس الغربية عام 1916 خلال الحرب العالمية الأولى[3].

مصادرة الأملاك والأراضي:

أما عن الظروف التي تبعت مباشرة نهاية الثورة فإنها بدأت أولا بإلقاء القبض على كل المشاركين فيها، ثم اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى المصادرة الجماعية لممتلكات وأراضي 314 قبيلة أو دوار تضم 5948 كبير عائلة أقيلوا من مناصبهم بتهمة المشاركة في الانتفاضة، هذا الأسلوب من العنف والقسوة في عمليات المصادرة كان مفزعا، لكنه كان مباركا من طرف بعض ضباط الجيش و أغلبية المعمرين لأنهم رأوا فيه أهم وسيلة لتحقيق ما دعوه بالتهدئة، وذلك من خلال تجريد السكان من أموالهم وأراضيهم العقارية عقابا لهم، ولمنعهم من القيام بثورة مسلحة مرة أخرى[4].

وعلى هذا الأساس طالب أحد ضباط الجيش بالضرب بشدة ودون شفقة على أيدي الذين حرضوا على الثورة، بنزع سلاحهم وحجز ومصادرة أملاكهم، ونفي زعمائهم إلى الخارج كما حصل لسكان واحة الزعاطشة، وذلك من أجل الاحتفاظ بالجزائر وحمايتها من الغرق[5].

والحقيقة إن مصادرة الأراضي بعد ثورة 1871 ، كانت مصدرا لكسب المزيد من الأراضي الجيدة، وتوفيرها لصالح المعمرين خاصة بعد ازدياد حركة التهجير الاروبي من الألزاس كنتيجة لهزيمة فرنسا في حرب 1870 أمام بروسيا، إضافة إلى صدور قرار15 سبتمبر 1871 القاضي بتخصيص مائة ألف هكتار لتوطينهم بالجزائر، وقراري 16 و28 أكتوبر من نفس السنة الهادفين لتنظيم عملية توزيعها بعد أن وصل إلى الجزائر ألفا ومائتا عائلة أروبية تؤلف عشرة ألاف وخمسمائة نسمة[6].

إن الهدف وراء مصادرة الأراضي لم يستطع الفرنسيون إخفاءه بل اعترفوا بأنه حتى 1870 لم تكن هناك أراض كافية لتوطين المعمرين، وجاءت ثورة 1871 لتوفرها بفضل مصادرة أراضي الثوار، فتألفت لجان للتعجيل بالمصادرة.

وتحولت في نهاية 1872 ثلاثة وثلاثون قبيلة وفرع قبيلة من مالكة لأراضيها إلى أجيرة بعد أن صودرت منها وذلك في حوض واد الساحل، وقدرت مساحة الأراضي المصادرة ب 1161.130 هكتار، والتي بلغت قيمتها: 91.948.450 فرنك، أما الأملاك الشخصية للعائلات الكبيرة فقدرت ب 54.461 هكتار[7].

وصودرت كل أملاك المقراني والتي بلغت مساحتها 49 هكتار، و82 آر، و65 متر مربع، وتواصلت مصادرة أملاك كل أفراد عائلته حتى النصف الثاني من عام 1873، والتي وصلت مساحتها إلى 22.829 هكتار و89 آر و55 متر مربع[8].

وصودرت أيضا كل أملاك الشيخ الحداد وابنيه سي امحمد وسي عزيز، والتي قدرت مساحتها ب 502.52.05 هكتار.

محاكمة قادة ثورة 1871:

بعد مصادرة الأملاك الشخصية والجماعية جاءت المحاكمات كإجراء آخر لمعاقبة الثوار، حيث استغرق إعداد المحاضر والملفات حوالي عامين. وزع بعدها الثوار على عدة محاكم في الجزائر العاصمة ، قسنطينة والبليدة، قدموا إليها أفواجا وجماعات بصورة دورية، وحوكم الثوار على أنهم قتلة وأشرار وسارقون ومجرمون في حق القانون العام، رغم أن أسباب الثورة كانت سياسية،" وبذلك ارتكب الفرنسيون خطا كبيرا بتقديم الثوار للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية التي تزعمها المعمرون الاروبيون الذين مست الثورة البعض منهم ووجدوا في دلك فرصة للانتقام[9]

ونظرا للعدد الكبير من المشاركين في ثورة 1871

فإن السلطات الفرنسية اختارت محاكمة قادة الثورة فقط والذين قدر عددهم ب 213 شخصا، على رأسهم بومزراق المقراني والشيخ الحداد وابناه سي امحمد وسي عزيز، ومن بين ال 213 شخصا المتهمين حكم على 64 منهم غيابيا من بينهم 19 فردا من عائلة المقراني.

بدأت جلسات المحاكمة في 21 سبتمبر 1873 واستمرت أكثر من ستة أشهر، حكم فيها على الشيخ الحداد ب 5 سنوات سجنا، نطق بالحكم يوم 19 أفريل 1873، لكنه خرج من السجن بعد بضعة أيام بسبب مرضه وتوفي رحمه الله في 29 أفريل من نفس السنة.

وحكم على ابنيه سي امحمد وسي عزيز بالنفي إلى كاليدونيا الجديدة، وكانت السلطات الفرنسية قد وجهت الكثير من التهم الى سي عزيز نظرا لخطورة الحركة التي قادها ، والتي كانت في نظر الفرنسيين أخطر من ثورة المقراني نفسه وأخيه بومزراق، لأن سي عزيز هو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إبلاغ كل الجهات بإعلان الجهاد يوم 8 أفريل1871 ، وهو الذي قاد جماهير الإخوان إلى المعركة. وكان الحكم الأكثر قسوة ضد بومزراق المقراني الذي حكم عليه بالإعدام، كما صدر نفس الحكم غيابيا على 15 فردا من عائلة المقراني في 27 مارس 1873[10]. لكن هذا الحكم على بومزراق المقراني تم تعويضه بقرار النفي إلى كاليدونيا الجديدة من قبل رئيس الجمهورية يوم 19 أوت 1873.

«أما القائد علي أوقاسي وقريبه محمد مقران فقد سجنا ثم بعث بهما إلى كاليدونيا الجديدة، بينما تمكن سي محند وعلي أوسحنون من الفرار، ثم ألقي عليه القبض في منطقة سوف، فحوكم وأعيد إلى كاليدونيا الجديدة مثل علي أمزيان أوعزيز وسي محند أوبراهيم وأولاد محي الدين من تاورقة وكثيرين آخرين»[11].

أما عن الوضعية الاجتماعية للمتهمين ال 152 الذين امتثلوا أمام محكمة الجنايات فكانت كالتالي: 73 من القادة والقادة القدامى (باشاغا، قايد، قايد سابق، شيوخ، شيوخ قدامى،، أمناء العلماء)، و4 عادل وباش عادل و2 من العمال المداومين، وعون شرطة وقهواجي، و3 طلاب، و2 من ذوي الملكية، و32 مزارعا، و22 من دون مهنة، وتاجر وخليفة قايد وصباغ ووكيل زاوية.

الترحيل إلى خارج الوطن:

تم نقل هؤلاء المحكوم عليهم بالنفي إلى السجون الفرنسية مثل تولون، بال إبل، أفينيون، وكالفي، قبل نفيهم نهائيا إلى كاليدونيا الجديدة. وتحركت أول سفينة والتي تحمل اسم (لالوار) في 5 جوان 1874 في ميناء برست بفرنسا ووصلت في 16 أكتوبر 1874 إلى كاليدونيا الجديدة حاملة 39 منفيا جزائريا توفي منهم 5، أما سفينة (كالفادوس) فتحركت في 2 سبتمبر 1874 من نفس الميناء، ووصلت إلى الجزيرة في 18 جانفي 1875 حاملة 62 منفيا جزائريا، توفي منهم 3، وسفينة (لونافارين) انطلقت في 13 جوان 1876 من ميناء تولون، ووصلت في 6 جانفي 1877 إلى كاليدونيا تحمل منفيين جزائريين توفي منهما واحد، ونفس السفينة قامت برحلة أخرى في 1 أكتوبر 1877 من فرنسا، ووصلت في 24 جانفي 1878 حاملة 7 منفيين جزائريين(12).

أما عن ظروف النقل إلى كاليدونيا الجديدة فكانت مزرية ، والتي تسببت في وفاة عدد من الجزائريين ، حيث كان الأكل غير متلائم مع عاداتهم الغذائية ولا يخضع للشروط الدينية، إضافة إلى الأمراض وطول مدة السفر التي دامت ما بين 140 و150 يوما.

وتذكر الدراسات التاريخية عن المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة أنه: «تم نفي 120 جزائريا بسبب الثورة، وفيما يخص المنقولين كان إبراهيم بن محمد أول عربي يصل الجزيرة سنة 1864، ثم وصل في سنة 1868، 133 عربيا»(13).

ووصلت أيضا في نهاية 1874 وبداية 1875 مجموعة من المنفيين الجزائريين وعددهم 70 رجلا إلى جزيرة الصنوبر، وأضيف لهم 20 آخرون سنة 1876، وبعد مقاومة الجنوب الوهراني (أولاد سيدي الشيخ) من 1881 إلى 1882 تم ترحيل 13 جزائريا، وبقي النفي مستمرا إلى غاية مقاومة الأوراس الغربية في 1916.

«ومن بين المنفيين الذين وصلوا عبر البواخر إلى الجزيرة في سنوات 1848، 1875، 1877، 1878، ما يقارب 120 جزائريا، فُقِد أكثر من ثلث العدد، حيث توفي منهم 16 و29 أصبحوا في تعداد المفقودين، وقد سجلت الجريدة الرسمية لكاليدونيا الجديدة 70 عملية فرار من بين 120 جزائري محكوم عليه»(14).

وقد وجد «أن العدد الإجمالي للجزائريين والمغاربة المرحلين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا هو 2000 منفي»[15].

وتبقى الأرقام المعطاة حول عدد المنفيين متضاربة، حيث نجد في بعض الوثائق الحديث عن 1822 منفي من بينهم 1702 جزائري، و63 تونسي، و48 مغربي، و7 من السودان، وتركي وعراقي، أي أن الجزائريين يمثلون نسبة 93.40 بالمائة، ومعدل العمر عندهم 30 سنة، 54 بالمائة ما بين 21 -30 سنة، 31 بالمائة مابين 31 – 40 سنة، 7 بالمائة مابين 41 – 50 سنة و16 -20 سنة، ويبقى 1 بالمائة للذين بلغ سنهم 51 سنة فما فوق، وبلغت نسبة المتزوجين منهم 51 بالمائة، و42 بالمائة من العازبين، 5 بالمائة أرامل و2 بالمائة مطلقون[16].

لقد عاش هؤلاء المنفيون الجزائريون في السجون العقابية حياة مزرية وتعسة؛ من قلة الغذاء واللباس والنظافة المحدودة، والأعمال الشاقة مصحوبة بالعقاب الشديد، والمنع من ممارسة الواجبات الدينية، كانت معاناتهم كبيرة تحت الظلم والإذلال والقهر مكبلين بسلاسل من حديد، محرومين من أبسط حقوقهم في الحياة، كأشياء عديمة الأهمية، أو لعبة حقيرة في أيدي حراس السجون.

وجد الجزائريون المحكوم عليهم بالنفي في نفس السجون العقابية مع المنفيين السياسيين الفرنسيين لبلدية باريس، والذين تم تهجيرهم بسبب تمردهم على السلطة في 1871، و أصبحوا فيما بعد الناطق الرسمي باسم الجزائريين ومدافعين عن حقوقهم، خاصة بعد صدور قانون العفو الذي شمل الفرنسيين دون الجزائريين، وتشكل بينهم تأثير متبادل ربط الأسباب الاجتماعية والثقافية للجزائريين والفرنسيين معا، ومن بين هؤلاء المنفيين (روشفورد) الذي لجأ إلى سويسرا بعد فراره من نوميا، وخصص بداية من 1876 نصف صفحات جريدته (الفانوس) لتحسيس الرأي العام بمصير العرب المنفيين؛ حيث" ربط هذا الفرنسي علاقات صداقة مع قادة ثورة 1871، عبد الله بن علي الشابي، أحمد بن دحماني قايد سوق أحراز، وكذا الشيوخ أحمد بن براهيم، إبراهيم بن شريف وهو عضو في الزاوية الرحمانية، وفي تلك الوضعية من الحكم المشترك أسس هؤلاء الرجال روابط وعلاقات سوسيوثقافية وسياسية مشتركة"[17].

وكمشروع لتطوير المستعمرة العقابية قررت الإدارة الاستعمارية إحضار عائلات المنفيين، ولكن تعلق الأمر فقط بالمنفيين الفرنسيين دون الجزائريين. حيث مكنت قوانين 1872 و1873 نساء وأطفال المنفيين الفرنسيين من الالتحاق بهم، هذا القرار رافقته إعانات مادية لتمكينهم من بدء حياتهم كأزواج في ظروف جيدة، وذلك بإعطائهم دعما ماديا للأطفال[18]. لكن هذا التجمع العائلي الذي حصل عليه الفرنسيون لم توافق عليه وزارة الداخلية بالنسبة للمنفيين الجزائريين.

وفي11جويلية 1880 صدر قانون العفو العام عن الفرنسيين المحكوم عليهم، ولكنه لم يشمل الجزائريين، الشيء الذب استفز المنفيين الجزائريين ودفع بالكثير منهم إلى تدبير عمليات الفرار، التي نجح فيها بعضهم بينما فشل آخرون وتمت إعادتهم إلى الجزيرة، أما الذين لم تتح لهم فرصة الهروب فقد عملوا في زراعة الأرض، حيث أنشأت الحكومة الفرنسية مزرعة عقابية في بوراي، أرسل إليها المساجين للقيام بتربص يحصلون من خلاله على امتيازات في الأرض، بالإضافة إلى منحهم الأدوات والمؤونة، ومع مرور الوقت أصبحوا أكثر حرية من ذي قبل، وتحصل أكثرهم على امتياز يتمثل في أربعة أو خمسة هكتارات في وادي نيسباديو.

وفي 1885 أصبحوا مالكين لقطعة أرض صغيرة بصفة مؤقتة وعليهم خدمتها ليبرهنوا للإدارة على قدرتهم على ضمان قوت يومهم، وتحريرهم النهائي يتم بعد مدة تطول أو تقصر من 3 إلى 8 سنوات، ثم تصبح هذه الهكتارات القليلة ملكية خاصة مقابل دفع ضريبة سنويا مدى الحياة، ويمكن شراء هذه الأرض بدفع رأسمال تحدده الإدارة، وقد حددت الضريبة السنوية ب 40 فرنك و12 سنتيم، أما قيمة رأس المال فبلغت ألفا وثمان مائة وأربعة فرنك فرنسي.

هؤلاء المنفيون هم أناس تم اجتثاثهم من جذورهم ليتحولوا من قادة جيوش ومحاربين إلى مجرد محكوم عليهم بالأشغال الشاقة في السجون الاستعمارية، بعيدين عن وطنهم وعائلاتهم، مغربين عن هويتهم الاجتماعية والثقافية، مستلبين من أصولهم التاريخية والحضارية، حكمت عليهم الإدارة الفرنسية بالعمل في أرض الغير كأجراء وقد كانوا أحرارا في خدمة أرضهم. لكن رغم الإبعاد

والحرمان فإن القدر المشترك كون بين هؤلاء المنفيين علاقات وروابط قوية، وأصبحت خدمتهم للأرض هي أولى الخطوات في مسيرة المقاومة ضد طمس الهوية، حيث اعتبرت زراعة النخيل بالقرب من مقبرة العرب في نيساديو رمزا يعبر بشكل عميق عن انتمائهم، لقد زرع هؤلاء المنفيون أراضيهم، وطوروا ثقافتهم المتوسطية، ومارسوا نشاطاتهم بتقاليدهم البدوية من بوغان إلى نيساديو، وحافظوا على سمات هويتهم في مجتمع مصغر، بقيت آثاره قائمة إلى يومنا على ظهر الجزيرة، ويسمى إفريقيا الصغرى.

ويشهد الجميع في الجزيرة على مهارة هؤلاء المنفيين الجزائريين في الزراعة سواء الحقول أو النخيل، وكذلك تربية الحيوانات وصناعة الجبن، لأن أغلبهم في الأصل فلاحون، وبذلك أصبحت المنطقة بفضلهم شاهدة على رحلة الحضارة العربية الأمازيغية من الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة.

إن الجزائريين الذين استقروا في بوراي ولأن سنهم لا يسمح لهم بالعودة إلى الجزائر جعلوا من تلك الأرض مستقرهم، وعاشوا فيها على أنها قطعة من وطنهم الأم، إلى درجة أن بعض المناطق سميت باسمهم، مثل (مضيق العرب) وهي منطقة في بوراي.

وليبقى ارتباطهم قائما مع وطنهم ربوا الأحصنة التي كانت دائما رفيقهم في وطنهم، حيث كانوا يقيمون سباقات الخيول في المناسبات الدينية خاصة، أو في مناسبات الختان والزواج، وجرى أول سباق في (بوغان) في 11 نوفمبر 1894.

لقد أخذ هؤلاء المنفيون على عاتقهم مسؤولية وضع ساعات محددة للصلاة في تلك الأرض بعيدا عن أي مؤسسة دينية رسمية، «فقد نظموا بأنفسهم دينهم فوق أرض هي غريبة عنهم، ولكن بالنسبة إليهم هي أرض الله، فكانوا يقيمون الصلوات الخمس، ويمتنعون عن شرب الخمر، ولا يأكلون لحم الخنزير، ولا يقبلون تعميد أولادهم»[19]. وكانوا محترمين جدا من طرف الآخرين لأنهم كانوا يعرفون تاريخهم ويتذكرون أصولهم وروابطهم القديمة التي يستطيعون نقلها إلى أبنائهم، كانوا يحملون في ذاكرتهم التقاليد العائلية، ويحرصون على ترسيخها واستمرارها، يعرفون كيفية استغلال كل الأشياء الجميلة في حياتهم، والطرق المثلى للدفاع عن النفس ضد العدو أو التحضير لخطط الهجوم، يعرفون جيدا الأشخاص والحيوانات والأمراض، نعم يعرفون الأمراض وأسبابها وطرق علاجها، وخبرتهم تمكنهم من إعطاء الحلول لكل الإشكالات وان كانت صعبة، وهذا ما جعل وجودهم مرتبطا بالنظام الجيد واحترام حقوق كل فرد، هده الأشياء التي لم تنظمها أبدا سلطة مدنية، وذلك لأهمية الدور الاجتماعي الذي أعطي لاسم" الشيخ "، والذي يعطى بطريقة حتمية لكل شخص محترم(20).

لقد حافظوا على كل ما هو مقدس في تقاليدهم وعاداتهم وأعرافهم، حافظوا على عادات عملية الختان التقليدية لسنين طويلة، والتي كانت تقام معها احتفالات واسعة، ومراسيم الزواج أيضا كانت تقام في جو من الاستعراضات والفروسية، مع الكثير من الذبائح والولائم التي تسودها روح التضامن والتكافل المادي والمعنوي، يشارك فيها الجميع كل حسب قدرته، هذا التكافل والتآزر شمل كل شيء في حياتهم، حيث حافظوا على التويزة وروح الجماعة والتضامن في كل أعمالهم خاصة الفلاحية والتجارية منها.

لقد حاولوا العيش كعائلة كبيرة، وبنو مساكن على شكل دوار أو قرية جزائرية، وتزاوجوا فيما بينهم، ودفنوا موتاهم في مقبرة واحدة وعلى الطريقة الإسلامية، ولكن بالرغم من محاولة تكيفهم مع تلك الأوضاع وإعادة إنتاج موروثهم الثقافي، إلا أن الظروف القهرية كانت أقوى منهم أحيانا، حيث أن السياسة الاستعمارية كانت ترمي إلى طمس هويتهم بصورة مطلقة، وذلك من خلال اجتثاثهم من أرضهم و تشتيت عائلاتهم، الشيء الذي أجبرهم على الزواج من نساء فرنسيات في الغالب أو كاناكيات، وهن غريبات عن محيطهم الاجتماعي ، ببساطة لا شيء مشترك بينهم إلا النفي والحاجة البيولوجية التي ترغمهم على الاجتماع، والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي تبعات هذا الزواج على المنفيين أنفسهم وعلى سلالتهم. لأن الأم تنقل ثقافتها لأبنائها بطريقة أو بأخرى، الشيء الذي أثر سلبا على الثقافة الأصلية للجزائريين .

وبالرغم من الدور الذي لعبه المنفيون الجزائريون في تلقين زوجاتهم التقاليد الجزائرية، والذي نجحوا فيه إلى حد كبير ، إلا أن الكثير من العادات الجزائرية تلاشت واندثرت، مثل الغناء باللهجات المختلفة، وأدب الحكايات والخرافات وفن الرقص التقليدي، واللباس الذي يعبر عن فسيفساء جميلة تصنعها المرأة الجزائرية، والشيء الأكثر أهمية هو شعائر ورموز الدين وكذا موروث اللغة.
وحاولت الإدارة الاستعمارية طمس هويتهم أيضا من خلال منعهم من تسمية أولادهم بالأسماء العربية، ومحاولة تنصيرهم، وتسليط حياة الجهل عليهم وعلى أبنائهم، وبقيت أوضاعهم متدهورة على جميع المستويات إلى مطلع الستينات من القرن العشرين، حيث بدأوا يشعرون بالتغيير مع دخول مسلمين إلى كاليدونيا الجديدة من أندونيسيا وجيبوتي.

صدور العفو عن الجزائريين:

وفي سنة 1895 صدر العفو عن المنفيين الجزائريين ورفعت عنهم الإقامة الجبرية باستثناء بومزراق المقراني وعلي أمزيان نايت والشيخ حسين محمد أولحسين(21).

وفي يوم 22 أوت 1895 أبحر عدد من المنفيين من نوميا ليعودوا إلى الجزائر، وهو اليوم الذي توفي فيه سي عزيز ابن الشيخ الحداد بباريس عن عمر يناهز 55 سنة، وكان قد قدم من جدة في شهر جوان، وكان سي عزيز قد فر إلى أستراليا في أفريل 1881، واتجه بعدها إلى جدة التي وصلها في جويلية 1881، وبعد صدور العفو الشامل في 1895 أراد سي عزيز الدخول إلى الجزائر والمطالبة بأراضيه وأملاكه المصادرة والتي وزعت في نهاية الانتفاضة، لكن الحاكم العام للجزائر في تلك الفترة اعتبر عودة سي عزيز إلى الجزائر بالأمر الخطير، وبذلك جاء الجواب بالرفض، فغادر جدة في اتجاه باريس أين بقي مع أصدقائه من ثوار بلدية باريس إلى أن توفي رحمه الله، وجمعوا اشتراكات قصد إعادة جثته إلى الجزائر(22).

أما بومزراق المقراني الذي لم يشمله حتى العفو العام الصادر في 1895 فله قصة أخرى، حيث كتبت جريدة الثابت، والتي أسسها المنفيون السياسيون الفرنسيون بعد صدور العفو عنهم في 1880 وعلى رأسهم (هنري روشفورد) مقالا صحفيا في 17 ديسمبر 1895 منددة ومعترضة على هذا الإجراء، حيث وضحت هذه الجريدة وضعية المعفو عنهم الذين عادوا إلى الجزائر، حيث كتبت أن العرب الذين تركوا في كاليدونيا الجديدة هم أيضا مدانون إدانة سياسية، مثلهم مثل الذين استفادوا من قانون العفو، وتؤكد الجريدة أنه حكم على ثوار بلدية باريس بموجب القوانين العادية التي حوكم بها بومزراق المقراني، وهم أيضا تم اتهامهم بالسرقة والقتل وإضرام النار، ولكنهم لم يستفيدوا من العفو سنة 1880.

وأكدت الجريدة أن القانون لا يحتمل أي إجراءات استثنائية، لكن الحكومة ترى أنه إضافة إلى الإجراءات القانونية المعمول بها ثَمَّ دائما تدابير أخرى والتي تم من خلالها نفي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا، خشية المطالبة باستعادة أملاكهم عند عودتهم إلى الجزائر.

وفي فيفري 1896 صدر العفو عن بومزراق المقراني، ولكن السيد (فيليكس فور) الحاكم العام للجزائر لم يسمح له بالدخول إلى الجزائر، وبقي محبوسا بطريقة غير شرعية، وفي كل سنة كان بومزراق يجدد طلبه بالعودة إلى الجزائر، لكن طلبه كان يلاقى بالرفض من طرف حاكم الجزائر.

ثم تحصل بومزراق المقراني على حق العودة غلى الجزائر في أوائل سنة 1904، وقد كتبت جريدة الجمهورية الفتية عن وصول بومزراق المقراني إلى مرسيليا يوم 2 جويلية 1904 في باخرة تضم 190 شخصا، وكان سن المقراني آنذك 75 سنة وقد بقي في المنفى 30 سنة، لكنه لم يعش طويلا بعد عودته إلى الجزائر، إذ توفي رحمه الله في جويلية 1905.

أبناء وأحفاد المنفيين الجزائريين في كاليد ونيا:

بالنظر إلى تمسك هؤلاء المنفيين الجزائريين بثقافتهم وهويتهم الأصلية، يمكننا أن نتصور حرصهم على نقل هذه الثقافة لأبنائهم، ولكن ذلك كان فقط مع الجيل الأول والثاني ، حيث بدأ تقهقر الهوية الثقافية مع الجيل الثالث، وذلك لأسباب كثيرة سياسية

اجتماعية ثقافية طبيعية ومنطقية. أهمها مشروع الإدارة الاستعمارية الرامي إلى تنصير كل المنفيين الجزائريين وأبنائهم في تلك المستعمرة، والذي وقف أمامه المنفيون الجزائريون موقف الثابت، ولم ينجح مع الجيل الأول أيضا، لكن السياسة الاستعمارية حاولت إعادة إنتاج وتقوية الدين المسيحي خاصة مع الجيل الثاني والثالث، لأنه أداة أساسية بالنسبة للمستعمر الذي يريد من خلالها إنشاء عائلات مسيحية يمكنها أن تنسى أو تتنكر لأصولها الأبوية يوما ما.

وبالرغم من السياسة الاستعمارية الرامية إلى القضاء على الأسماء العربية، من خلال قوانين تمنع ذلك، كبر أبناء الجزائريين المنفيين باسمين، اسم للدولة المدنية وهو مسيحي، وآخر للعائلة وهو عربي، وهذا الاسم العربي له قيمة ودلالة مقدسة ومعنى عند الجزائريين المنفيينن لأنهم كانوا يشكلون الأجيال المنحدرة عنهم من خلال أسماء آبائهم وأجدادهم، والذي يعني الانتماء إلى العائلة والجماعة والعشيرة روحيا وثقافيا[23].

إن فكرة الانتماء الثقافي عند الجيل الأول والثاني من سلالة المنفيين بقيت قوية رغم ما تعرضوا ويتعرضون له من ضغوطات يومية، والتمسك بالثقافة الجزائرية ليس مجرد خرافة أو أسطورة بالنسبة إليهم، وإنما هي حقيقة يعيشونها من خلال تخليد تقاليدهم وعاداتهم لامتلاكهم ميكانيزمات التواصل وإصرارهم على نقل الإرث الثقافي لآبائهم. ومن أجل ذلك أسسوا جمعية العرب في كاليدونيا الجديدة، والتي كان من أهدافها أيضا صيانة مقابر العرب في نوميا ونيساديو، والعمل على بناء مسجد، لكنهم لم يستطيعوا تحقيق الهدف الأخير لأسباب مادية، الشيء الذي تركهم دائما بعيدين عن دين آبائهم؛ فلا أحد تلقى تربية أو تكوينا إسلاميا، ولم يكونوا ممارسين للشعائر الدينية، إضافة إلى جهلهم الكامل بالجزائر وتاريخها[24]. وعلى كل حال هم مواطنون فرنسيون ويتصرفون وفق ذلك، ومجملهم يعتبرون أنفسهم كاليدونيين قلبا وقالبا، لكن الشيء الأقرب إلي طبعهم جميعا وبقوا متمسكين به هو كونهم عربا ومسلمين، رغم معاملتهم كأبناء منفيين ومحبوسين من طرف الإدارة الاستعمارية التي لم تستطع قطع روابطهم بجذورهم، ولا القضاء على رغبتهم في تعلم اللغة العربية والدين الإسلامي.

إنهم يعيشون اليوم على هذه الجزيرة كأقلية وسط محيط كاليدوني، أين تنحدر غالبية السكان من آباء فرنسيين، ثم أقليات من إيطاليين، وبرتغاليين، وهولنديين، ويابانيين، وصينيين، ومن جزر واليس والكاريبي، وحتى من اليمن، والكل يعتبرون أنفسهم كاليدونيين.

ولقد كان للدكتور صديق تاوتي رحمه الله الدور الرائد في تحسين ظروف أبناء وأحفاد المنفيين الجزائريين، وذلك بزيارته لهم في 1984، والتي تعتبر الزيارة الأولى لشخص جزائري إلى كاليدونيا الجديدة، حيث ساعدهم عن طريق البنك الإسلامي للتنمية الذي كان يعمل به في إنشاء بعض المدارس والنوادي والمساجد والمراكز الثقافية، وإرسال بعض المعلمين لتعليمهم اللغة العربية وتحفيظهم القرآن الكريم ومبادئ الدين الإسلامي، وساعد وفدا منهم يتكون من 13 شخصا على زيارة الجزائر في سنة 1986 .

خاتمة:

أن وجود الاستعمار الفرنسي في الحقيقة كان أولا وقبل كل شيء من أجل الأرض وخيراتها، والتي استعمل من أجلها المستعمر كل أساليب التحايل والقوانين الجائرة، وكذا وسائل القمع المكشوفة، خاصة ابتداء من سنة 1871، وهي السنة التي اندلعت فيها

ثورة الباش أغا محمد المقراني والشيخ محمد بن علي الحداد ، وتلتها ثورات شعبية أخرى، والتي استغلها المستعمر للاستحواذ على أراضيهم بحجة العصيان والتمرد على الدولة الفرنسية، حيث أن اختياره تهجير قادة القبائل وكبار العائلات لم يكن اعتباطا أبدا، فكل الذين تم تهجيرهم تقريبا هم مالكون لأراض زراعية تمت مصادرتها وتوزيعها على المعمرين مباشرة بعد الثورة، ورفض عودة هؤلاء القادة خاصة سي عزيز ابن الشيخ الحداد وبومزراق المقراني لم يكن اعتباطا أيضا، لأنهما من أكبر المالكين للأراضي على الإطلاق، إن فرنسا الاستعمارية لم تتردد أبدا في ترحيل قبائل بأكملها سواء داخل مناطق مختلفة من الوطن ، أو حتى في المستعمرات الفرنسية الأخرى، وكان الهدف منها تشتيت القبائل من أجل إضعافها والقضاء على ذلك البناء الموحد الذي عمته الفوضى بعد أن طغى عليه النظام الاستعماري.

التوصيات:

أستهل توصياتي بهذه الكلمات من رسالة بعث بها أحد أبناء المنفيين الجزائريين إلى الدكتور صديق تاوتي في سنة 1986، قال: «جاليتنا في حاجة إلى تعلم لغتها العربية ومعرفة ثقافتها وأصلها، ليتاح لنا استرجاع ما فقدناه من جراء الاستعمار، مثلنا اليوم كمثل الأبكم الذي يشتهي الكلام، بإمكانك أيها الأخ العزيز مساعدتنا وإنقاذنا باتخاذ الاجراءات اللازمة جاليتنا العربية التي ستكن لك دوما عرفان الجميل»، وإذا كان الدكتور صديق تاوتي قد عجز عن الاستمرار في تقديم العون بعد أن انتهت مهامه في البنك الإسلامي سنة 1987، حيث قال: «هناك قوى خفية ظلامية تكثف من عراقيلها أمام هذه الإرادة المبعوثة في استرجاع أواصر الهوية والحفاظ عليها وتطويرها» ، فنحن نقول كباحثين بغض النظر عن هذه القوى الخفية المعرقلة على الباحثين في جميع المجالات المساهمة بأقلامهم وعقولهم وبحوثهم في تسليط الضوء على هذه الفئة المهمشة والمنسية في أقصى المحيط الهادي، وكل محاولة ستعكس جزءا من الواقع، وكل طرح لنفس الموضوع سيؤدي مهمته، والهدف هو إثراء البحث العلمي من جهة، وكشف الغموض عن ظاهرة لطالما ظلت معزولة عن التناولات العلمية في الجزائر، إلا تلك التي قام بها صديق تاوتي لنشر الوعي وتعريف الأجيال بتاريخهم الحقيقي وليس التاريخ المزيف الذي يدمر الهوية ويخرب النسيج الاجتماعي والثقافي للأمة والمجتمع.

المراجع

1_ صديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص57.

2_ يحي بوعزيز، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص55.

3_Melica Ounnoughi,Algériens et maghribins en nouvelle calédonie de 1864 à nos jours, éd Casbah ,Alger, 2008,p 19.

4_Louis vignon, la France en Algérie, Paris, 1893,pp334-337.

5_يحي بوعزيز، ثورة 1871، نفس المرجع والصفحة.

6_Ernest Mercier, L'Algérie en 1880 , challamel Aine, Paris, 1880, p280.

7_paul Leroy-Beaulieu, L'Algérie et la Tunisie, Paris, 1878 ,pp73-75.

8_صديق تاوتي، مرجع سابق، ص110.

9_يحي بوعزيز، ثورة 1871 ،دور عائلتي المقراني والشيخ الحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 317 .

10_Louis Vignon, op.cit., p337.

11_يحي بوعزيز، ثورة 1871، مرجع سابق، ص268.

12_الطاهر أوصديق، الحركة الثورية في 1871 ، ص126.

13_صديق تاوتي، مرجع سابق، ص125.

14_Anglovial(f), Histoire de la nouvelle- Calédonie, Nouméa,1997,p17.

15 _ Ouennoughi (M), les oubliés de l'histoire coloniale, p20

16_ibid.

17_Ould sikaddour el korso Mohammed, El- menfiyoune el- djazairiyoune déracinement et traumatisme, colonialisme et résistance des algériens du colloque : *Calédoune. Arabes et Berbères de Nouvelle-Calédonie. Hier et Aujourd'hui*, Institut du Monde Arabe, Paris, 28.11-1er.12.2011). بتصرف

18 _.ouennoughi(M), les oubliés de l'histoire coloniale ,op.cit, p125

19_Collinet (M), « Les arabes en nouvelle Calédonie », essai de 31 pages : in Bulletin N 36 de la société d'étude historique de la nouvelle- Calédonie , 3ème semestre, 1978,p22

20_Martin (A.G.P), Précis de sociologie nord- africaine, édition Leroux, Paris, seconde partie, 1920,p163.

21_صديق تاوتي، مرجع سابق، ص 151.

22_Lallaoui (Mehdi),Algériens du pacifique, les déportés de nouvelle-calédonie,éd Zyriab,2001,p105

23_Ouennoughi(M), algériens et maghrébins en Nouvelle-Calédonie, op.cit p171.

24_صديق تاوتي ، المرجع السابق ،ص215 .